أطلقت مسابقة للمهتمين في الموروث الشعبي لأفضل الاقتراحات والملاحظات

30 ألف زائر لقرية صباح الأحمد التراثية في الأعياد الوطنية

سجلت قرية صباح الأحمد التراثية خلال فترة الأعياد الوطنية حضورا جماهيريا لافتا تجاوز 30 ألف زائر من المواطنين والمقيمين وأبناء دول مجلس التعاون الخليجي.

وقالت اللجنة المشرفة على القرية التراثية في تصريح صحفي أن الأجواء الاحتفالية الجميلة والفرحة الوطنية واعتدال الطقس الربيعي من عوامل كثافة الإقبال الجماهيري الكبير على زيارة القرية خلال فترة الأعياد الوطنية والاستمتاع في البرامج والفعاليات المتعددة في المسابقات والجوائز إلى جانب مواكبة وزارة الإعلام عبر قطاعي الإذاعة والتلفزيون في نقل فرحة وبهجة الزوار في تلك الاحتفالية.

وأضافت اللجنة أن الموسم الخامس من مهرجان الموروث الشعبي الخليجي كان لافتا وناجحا بكل المقاييس حيث احتضن العديد من المسابقات التراثية التي أبرزت الموروث الأصيل للآباء والأجداد، مثمنة الرعاية الأميرية السامية للمهرجان.

وأضاف اللجنة أن مهرجان الموروث الشعبي الخليجي كان بمتابعة مباشرة من المشرف العام على قرية صباح الأحمد التراثية المستشار في الديوان الأميري محمد ضيف الله شرار ورئيس لجنة المسابقات في المهرجان الشيخ صباح فهد الناصر الصباح ومدير عام القرية سيف الشلاحي حيث أقيمت مسابقات الإبل والخيول والطيور والأغنام والفعاليات التراثية والثقافية والرياضية، وتم توزيع العديد من الجوائز.

من جانب آخر دعت اللجنة المنظمة في قرية صباح الأحمد التراثية المهتمين بالموروث الشعبي التقدم باقتراحاتهم وملاحظاتهم التي تساعد على تطوير خدمات ومرافق القرية، لافتة إلى أنه سوف تكون هنالك جائزة وشهادة تقدير لأفضل الاقتراحات القابلة للتنفيذ إذا تمت الموافقة عليها من قبل اللجنة.

مشاركات لافتة في فرحة الأعياد الوطنية

مشاركات فاعلة من الفنون الشعبية الكويتية

الأطفال يعبرون عن فرحتهم الوطنية خلال الرسم

مشاركات كويتية وخليجية

حضور جماهيري كبير في القرية التراثية

تتمات

فزعة حكومية

السكنية ووزارة الاشغال العامة والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للبيئة وغيرها ، اجتمعت لحل هذه المشكلة حرصا على صحة المواطنين ، مشيرا الى ان هذه البحيرات المائية تجمعت لعدم وجود مجرور لمياه الصرف الصحي ، وكذلك مجرور للامطار يربط مدينة «صباح الاحمد» ، وأكد انه سيتم قريبا البدء بانشاء محطة «ام الهيمان» التي تحتاج الى وقت حتى يتم الانتهاء منها.

أضاف انه تم الاتفاق على القيام بحلول مؤقتة حتى التوصل الى حلول جذرية ودائمة ، حيث سيتم ربط هذه المجارير بخزانات المياه المخصصة لهيئة الزراعة ، بحيث تستخدم هذه المياه للري في الحزام الشجري الذي يحيط بالمدينة.

وقال ان الخطوة التالية تقوم على ابعاد هذه البحيرات باتجاه الشرق بدلا من الاتجاه الجنوبي بمسافة كافية عبر الانابيب، مؤكدا أن العمل جار لحل المشكلة سواء بالحلول المؤقتة حاليا مع السعي لاستعجال الحلول الدائمة.

وافاد بانه تم تكليف الجهات المعنية لدراسة المشكلة خلال اسبوع ، وسوف تتضح الحلول المقترحة ومن خلالها ، ومن ثم تحديد وقت زمني لحل نهائي.

من جانبها قالت الدكتورة بوشهري ان الجولة التي شاركت بها كافة الجهات المعنية ومنها اللجنة الامنية التابعة لمجلس الوزراء جاءت بعد اجتماع عقدته الخميس الماضي ، واتخذت عدة تكليفات واضحة وصريحة مشددة على ان الحكومة تعمل بكل امكاناتها لحل هذه المشكلة وان صحة المواطن من اولويات الحكومة.

وذكرت انه تم اتخاذ قرارت قصيرة المدى ، ومنها استغلال المياه المعالجة في انشاء حزام اخضر ، اضافة الى تكليف وزارة الاشغال بالتنسيق مع هيئة «الزراعة» ، لعمل انبوب يمتد من المجارير الخاصة بالمياه المعالجة والامطار الى الخزانات التي تم استلامها من قبل «الزراعة» .

ولفتت الى انه تم ايضا الزام المقاول الذي يعمل مع «السكنية» بنقل المياه تحت السطحية بالصهاريج الى خزانات هيئة «الزراعة».

وأكدت بوشهري ان المياه المتجمعة هي مياه معالجة ثلاثيا ، «لكن هذا التجمع غير سليم» والحل خلال المرحلة الثانية سيتم بعمل «بابيات» مغطاة لهذه المياه وتغيير اتجاهها الى الجهة الشرقية لتبتعد عن المنازل.

من جهته رأى النائب الحميدي السبيعي الذي تواجد اثناء الجولة ، ان المنطقة تعاني من مشكلات مثل الخدمات الداخلية والمشكلة البيئة ، مبينا ان الخطة الموضوعة لحل مشكلة تجمع المياه «مقنعة لكنها تحتاج الى جدية في التنفيذ».

واوضح انه تمت مناقشة المشكلة البيئية خلال الجولة وكذلك نقص الخدمات في المنطقة ، قائلا «اخذنا وعودا من وزيرة الاسكان بتسليم الخدمات في القطاعات التي لم يتم تنفيذ الخدمات بها في مايو وسبتمبر المقبلين على دفعتين».

ولفت الى انه «سوف نتفاعل مع الوزراء الاخرين المعنيين لاستكمال كافة الخدمات ، ونقدم الشكر للوزراء والمسؤولين لتفاعلهم مع المشكلة البيئية».

من ناحيته قال رئيس اللجنة التطوعية لاهالي مدينة صباح الاحمد تركي العصيمي ، ان الوزراء والمسؤولين المعنيين قدموا حلولا مطمئنة.

ورحب بهذه الجولة مضيفا ان «الكرة الان في ملعب هيئة الزراعة ، ونتمنى من الوزراء المتابعة للاستفادة من المياه المعالجة في المشاريع الزراعية».

«المالية» :

الثلاثاء المقبل ، بشان طلب مجلس الأمة من الحكومة – في جلسته المنعقدة في 9 يناير 2018 ، إعداد تقرير شامل وخطة عاجلة، لمعالجة ما ورد في رسالة النائب رياض العدساني بخصوص حساب العهد والأرباح المحتجزة والديون المستحقة.

وأوضح التقرير أن حسابات العهد تعتبر أحد مكونات النظام المحاسبي في دولة الكويت وهي حسابات وسيطة ويتم استخدامها لعدة أغراض محاسبية ورقابية حيث إن أرصدتها يرحل بعضها للسنوات المالية اللاحقة وذلك لضمان متابعتها وتسوية المستحق منها .

وشدد على أن وزارة المالية لا تألو جهدا في متابعة كافة الجهات الحكومية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الديون المستحقة للحكومة، وذلك من خلال قواعد تنفيذ الميزانية (مادة 19 ب/قواعد عامة)، وتعميم إعداد الحساب الختامي بالإضافة إلى مخاطبة عدد (11) جهة حكومية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل المبالغ المستحقة لها لدى الغير لتعزيز الإيرادات الغير النفطية.

التعيين في الوظائف

ومن أبرز البنود المدرجة على جدول أعمال جلسة الثلاثاء أيضا ، المداولة الثانية لمشروع القانون في شان تعديل المادة 29 من القانون رقم 32 لسنة 1967 في شان الجيش ، والمشروع بقانون بتعديل بعض أحكام قانون محكمة الأسرة ، والمشروع بقانون في شان تعديل بعض أحكام قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ومدرج على الجدول كذلك 28 تقريراً صادراً عن اللجان البرلمانية المختلفة من أهمها الديوان الوطني لحقوق الإنسان، ومكافحة الفساد وتعارض المصالح، والعدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والفحص الطبي قبل الزواج والإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية .

وحول مشروع القانون والاقتراحات بقوانين في شان التعيين بالوظائف القيادية ، ذكر التقرير التاسع والعشرون للجنة الشؤون المالية ، أنه تبين للجنة أن مشروع القانون المقدم في شان المناصب القيادية يهدف إلى وضع أسس وقواعد عامة لتولي هذه المناصب ، لكي يشغلها أشخاص أكفاء وعلى درجة عالية من مواكبة التطورات في مهارات القيادة الإدارية ، وتحمل أعباء ومسؤوليات الدولة الحديثة ، بما يضمن تحقيق أكبر قدر من الضمانات المطلوبة فيمن يشغل المركز الوظيفي القيادي.

كما يهدف إلى إنشاء لجنة بمجلس الخدمة المدنية تتولى إبداء الرأي في الترشيحات المقدمة من الوزراء المختصين بالتعيين أو التجديد في الوظائف القيادية، كما يشمل بتحديد الحد الأقصى لمدد التجديد في الوظائف القيادية.

وتهدف الاقتراحات بقوانين في مجملها إلى تنظيم التعيين في الوظائف القيادية في الدولة ، بإرساء نظام جديد وقواعد تقوم على مبادئ الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية لشغل هذه الوظائف العامة ، لما لها من دور في الارتقاء بالأداء الإيجابي الوظيفي من خلال حسن اختيار القائمين والمشرفين على هذه المناصب، وذلك بوضع قواعد وآليات تضمن تحقيق هذا الهدف وتساهم في ارتقاء دولة الكويت في المؤشرات الدولية.

وقد تبين للجنة أن الاقتراحات بقوانين الأول والثاني والثالث والرابع والخامس متشابهة ، حيث تضمنت في مجملها الأحكام الأساسية للقانون ، بينما جاء الاقتراح بقانون السادس برأي جديد باستحداث منصب قيادي وهو وكيل الوزارة السياسي ووكيل الوزارة التنفيذي ، وتم تعريف كل منهما .

واطلعت اللجنة على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية رقم (32) والذي انتهت فيه بإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى الموافقة (بعد التعديل) على الاقتراحات بقوانين الأول والثاني والرابع والخامس، وعدم الموافقة بإجماع آراء أعضائها الحاضرين على الاقتراح بقانون السادس.

من جهتهم أفاد ممثلو ديوان الخدمة المدنية بانه تمت معالجة جميع القضايا المتعلقة بالقياديين بموجب المرسوم رقم (111) لسنة 2015 والمرسوم رقم (296) لسنة 2015 ، بشان تعديل بعض أحكام المرسوم الصادر في 04/04/1979 بشان الخدمة المدنية بما تضمنه من مواد (وعددها 3 مواد) سواء تم استبدالها أو إضافتها للمرسوم رقم (15) لسنة 1979، ، حيث تتضمن كل ما يتعلق بالقياديين من حيث التعيين وشروطه، وكذلك التجديد ومبرراته بالإضافة إلى وضع نظام تقييم أداء القياديين، والذي صدر تنفيذا له قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (21) لسنة 2015 مبينا كل ما يتعلق بتقييم الأداء وإجراءاته والتظلم منه.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة وبإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى الموافقة «بعد التعديل» ، على اقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 979 في شأن الخدمة المدنية «تنظيم التعيين في الوظائف القيادية» .

ومن أهم تلك التعديلات أن يكون للمعين خدمة سابقة لا تقل عن 15 سنة أمضى السنوات الخمس الأخيرة منها في الجهة العامة المعلنة وفي المجال ذاته ، وأن يكون التعيين في الوظائف القيادية بمرسوم ولمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة لذات المدة.

البحرين : إحباط

الإرهابية، تنوعت أدوارهم في التخطيط والإعداد وتنفيذ الأعمال الإرهابية، ما بين ناقل للعبوات المتفجرة ومنفذ ميداني، فضلاً عن تولي عدد منهم مسؤولية تصنيع ونقل وتخزين المواد المتفجرة.

أضاف البيان أن التحريات دلت على أن هذه العناصر، تنتمي إلى تنظيم إرهابي، عمل الحرس الثوري الإيراني على تشكيله من خلال توحيد عدة تنظيمات إرهابية وجمعها في إطار واحد ، وذلك إثر نجاح الأجهزة الأمنية البحرينية في توجيه ضربات لهذه التنظيمات الإرهابية ، كان من نتيجتها إضعافها وإرباك حركتها في البحرين ، حيث يقف وراء دعم وتمويل وتدريب عناصر هذا التنظيم الإرهابي ، الحرس الثوري في إيران وأذرعه الإرهابية الخارجية ومنها كتائب عصائب أهل الحق الإرهابية في العراق، وحزب الله الإرهابي في لبنان، وذلك من خلال تكثيف عمليات تجنيد العناصر الإرهابية بالداخل والترتيب والتنسيق لتدريبها في المعسكرات الإرهابية وتزويدهم بالأموال والأسلحة النارية والعبوات الناسفة، حيث كان التنظيم، يخطط لاستهداف قيادات ومنسوبي الأجهزة الأمنية والدوريات وحافلات نقل رجال الأمن، بالإضافة إلى منشآت نفطية وحيوية، بغرض الإخلال بالأمن والنظام العام وضرب الاقتصاد الوطني وتعريض أمن وسلامة البلاد للخطر.

وأسفرت عمليات البحث والتحري وجمع المعلومات أن هذه المجموعات الإرهابية والتي تعمل في إطار خلايا عنقودية منفصلة، ضمن التنظيم الإرهابي المذكور، تدار بإشراف مباشر من حيث التمويل والتخطيط والتنفيذ من جانب قيادات إرهابية هاربة وموجودة في إيران والعراق ولبنان، ومن أبرز هذه القيادات الإرهابية «عقيل الساري ، مرتضى السندي ، قاسم المؤمن» ، حيث تتولى تكثيف عمليات تجنيد العناصر الإرهابية بالداخل والترتيب والتنسيق لتدريبها في المعسكرات الإرهابية على تصنيع واستخدام العبوات المتفجرة والبنادق الأتوماتيكية «المسدس ، الكلاشينكوف، الرشاش PKC » ومدافع الهاون وRPG وإعداد المستودعات والمخابئ السرية، وتزويد العناصر الإرهابية بالأموال والأسلحة النارية والعبوات الناسفة لتنفيذ الأعمال الإرهابية.

وفي هذا الإطار، أشارت التحريات إلى أن 48 من بين المقبوض عليهم، والبالغ عددهم 116 من العناصر الإرهابية ، تلقوا تدريبات في معسكرات تابعة للحرس الثوري في إيران وأذرعه الخارجية في العراق ولبنان.

أما المجموعات الإرهابية التابعة للتنظيم بداخل البلاد، فتقوم ب : إنشاء المستودعات وتخزين الأسلحة والمتفجرات ، رصد ومعاينة المواقع المراد استهدافها ، نقل وتوزيع الأموال والعبوات الناسفة ، صناعة العبوات المتفجرة ، وتنفيذ الأعمال الإرهابية

في سياق متصل، أسفرت أعمال البحث والتحري عن ضبط عدد من المواقع، التي تستخدم في تصنيع وتخزين العبوات المتفجرة لاستخدامها في تنفيذ الأعمال الإرهابية، وقام مسرح الجريمة بتصنيف المواد التي تم ضبطها، ومن أهمها : حوالي 42 كيلوجرام من مادتي C4 وTNT شديدة الانفجار ، أكثر من 757 كيلوجرام من مادة نترات اليوريا ، أسلحة كلاشينكوف ومسدسات وطلقات نارية وصواعق ، عدد من القنابل المغناطيسية واليدوية ، عدد من العبوات المضادة للأفراد والمركبات المصفحة وخارقة للدروع ، عدد من المركبات التي تم استخدامها في عمليات نقل المواد المتفجرة ، وأربع قذائف متشظية، يتم إطلاقها بواسطة قاذف الـ RPG وتستخدم لتدمير العربات خفيفة التصفح وتلحق إصابات مميتة بالأفراد واتضح بعد فحصها من قبل المختبر الجنائي، تطابق ثلاث منها في المواصفات مع عبوة PG7 والتي يتم إنتاجها في المصانع الحربية الإيرانية.

وقد باشرت الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية ، اتخاذ الإجراءات القانونية المقررة وتم إحالة المقبوض عليهم إلى النيابة العامة».

العراق يقر

وهناك اقتراحات بالانسحاب من العملية السياسية في العراق تماماً بعد الظلم الذي تعرض له إقليم كردستان».

ويساوي الدولار 1181 دينارا عراقيا.

الطيران التركي

الإنسان.

وأوضح المرصد أن القصف استهدف «القوات الشعبية» الموالية للحكومة السورية في منطقة كفر جنه في ريف عفرين الشمالي الشرقي.

وكانت هذه القوات دخلت إلى منطقة عفرين قبل نحو أسبوعين لدعم المقاتلين الأكراد في أعقاب شن القوات التركية وفصائل معارضة سورية موالية لها هجوما عليها.

وقالت قوات سوريا الديمقراطية إن الغارات التركية استهدفت مواقع القوات الموالية للنظام، لكنها لم تحدد حصيلة القتلى من جرائها.

وقال المرصد السوري، ومقره بريطانيا، إن تلك هي المرة الثالثة التي تستهدف بها الضربات الجوية التركية القوات الموالية للحكومة السورية في عفرين خلال 48 ساعة.

وجاءت بعد غارات على أجزاء أخرى في المنطقة قُتل فيها 24 من القوات الموالية للحكومة الخميس وأربعة آخرون الجمعة، بحسب المرصد.

وأشار أيضا إلى تواصل القتال في محاور أخرى بين القوات التركية وفصائل المعارضة الموالية لها ووحدات حماية الشعب الكردية وقوات الدفاع الذاتي على محاور في الريف الشمالي الغربي لعفرين.

طهران : لن نتفاوض

تقييد قدرات الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصاروخية ، ليس سوى أضغاث أحلام وتمنيات لن تتحقق»، على حد تعبيره.

أضاف «إن التفاوض حول الصواريخ الإيرانية مشروط بتدمير الأسلحة النووية وصواريخ أميركا وأوروبا بعيدة المدى».

وقال جزائري إن انتقادات الولايات المتحدة لبرنامج الصواريخ الإيرانية «ناشئة عن إخفاقاتهم وهزائمهم في المنطقة»، وفق قوله.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترمب قد هدد بإلغاء الاتفاق النووي الموقع عام 2015 بين إيران ودول الغرب، ما لم تبذل المزيد من الجهود لسد «الثغرات» في النص.

وتسعى الحكومات الأوروبية لاسترضاء ترمب والحفاظ على الاتفاق، وأعربت عن قلق متزايد إزاء برنامج إيران الصاروخي.

والشهر الماضي، قال وزير الخارجية الفرنسي جان-إيف لودريان، المتوقع أن يزور إيران، الاثنين، إنه يتعين مناقشة برنامج إيران الصاروخي ودورها في نزاعات إقليمية «إذا ما أرادت العودة إلى الأسرة الدولية».

«الدستورية» المصرية حسمتها:

ولا يؤثر الحكم على الاتفاق الذي أصبح ساريا، بعد موافقة البرلمان وتصديق الرئيس المصري عليه، ونشره في الجريدة الرسمية.

وكان تقرير مفوضي المحكمة قد أوضح أن الاتفاقية، وبعدما أصبحت قانونا من قوانين الدولة، لا يجوز أن تخضع لأي شكل من أشكال الرقابة القضائية، إلا الرقابة على دستورية القوانين من قبل المحكمة الدستورية العليا.